Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 2, April - June 2024, Page No: 51-67
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2023: 3.908 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51 ISI 2023: 0.337

الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل الحوكمة المصرفية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

أ.د. الهادي أدم محمد إبراهيم [1]، د. حسن عوض حسن خالد [2]، علي الشايب ابراهيم كوكو [*3]
[1] أستاذ المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
[2] أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
[3] طالب دكتوراة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

Modern internal audit activities and their role in activating banking governance
A field study on a sample of Sudanese banks

Prof. Dr. Al-hadi adam Muhammad Ibrahim [1], Dr. hassan Awad Hassan Khaled [2], Ali alshaeib Ibrahim koko [3*]
[1] Professor, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Al Neelain University, Khartoum, Sudan
[2] Assistant Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Al Neelain University, Khartoum, Sudan
[3] PhD student, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Al Neelain University, Khartoum, Sudan

*Corresponding author alish99926@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-02-20 تاريخ القبول: 2024-04-22 تاريخ النشر: 2024-04-30

الملخص
تمثلت مشكلة البحث في عدم الثقة في مصداقية وعدالة المعلومات الواردة في التقارير المالية، مما انعكس بشكل سلبي على قراراتهم الاستثمارية وأدى إلى ضعف كفاءة أسواق الأوراق المالية ، وتعتبر الحوكمة من الركائز الأساسية للحد من هذه السلبيات لما توفره من أليات تساعد على تحقيق الشفافية في التقارير المالية بما يحسن المحتوى المعلوماتي لها ويضمن توفير معلومات ذات قيمة لاتخاذ القرارات الخاصة الاستثمارية منها، ولذلك سعت الدراسة الى معرفة دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية، وهدفت الدراسة إلى بيان مدى تطبيق نظام محكم للانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف، و بيان مدى تأثير الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :وجدت علاقة إيجابية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية و تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف السودانية ، وجدت علاقة إيجابية بين الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف السودانية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها :العمل على زيادة الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية لما له من أثر إيجابي علي أليات الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية

الكلمات المفتاحية: الأنشطة الحديثة، المراجعة الداخلية، الحوكمة المصرفية.

Abstract:
The problem of the research was the lack of confidence in the reliability and fairness of the information contained in financial reports, which reflected negatively on their

investment decisions and led to weak efficiency of the stock markets. Governance is considered one of the basic pillars for reducing these negatives because of the mechanisms it provides that help achieve transparency in financial reports, improving their informational content and ensuring the provision of valuable information for making private investment decisions from them. Therefore, the study sought to know the role of modern internal audit activities in activating banking governance. The study aimed to demonstrate the extent to which a robust system is applied to modern internal audit activities in activating governance principles in banks, and to demonstrate the extent of the impact of the advisory and confirmatory role of internal audit and activating governance principles in banks. The study reached several results, including: A positive relationship was found between the application of a robust business system Internal auditing and activating governance principles in Sudanese banks. A positive relationship was found between the advisory and confirmatory role of internal auditing and activating governance principles in Sudanese banks. The study recommended several recommendations, including: Working to increase the advisory role of internal auditing because of its positive impact on banking governance mechanisms in banks. Sudanese.

Keywords: Modern internal audit activities, banking governance.

المحور الاول: المقدمة

أولاً: ألإطار االمنهجي للدراسة:

تمهيد:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن و التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أط ا ر ف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطو ا رت داخل المؤسسة و النشاطات التي تقوم بها .ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات القسم الأول ماهية المراجعة لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبتها، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذلك وجهة رأس ماله

المساهم به في المؤسسة، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة وفى نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهي نوع من انواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية انواع الرقابة الاخري وتقييمها وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في عدم الثقة في مصداقية وعدالة المعلومات الواردة في التقارير المالية ، مما انعكس بشكل سلبي على قراراتهم الاستثمارية وأدى الي ضعف كفاءة أسواق الأوراق المالية .وتعتبر الحوكمة من الركائز الأساسية للحد من هذه السلبيات لما توفره من أليات تساعد على تحقيق الشفافية في التقارير المالية بما يحسن المحتوى المعلوماتي لها ويضمن توفير معلومات ذات قيمة لاتحاذ القرارات الخاصة الاستثمارية منها، ولذلك سعت الدراسة الى معرفة دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية،ومن ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات الاتية:

1. هل هناك علاقة بين الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية ؟

2. هل هناك علاقة بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية ؟
3. هل هناك علاقة بين إدارة المخاطر بالمصرف و أليات الحوكمة المصرفية ؟
4. هل هناك علاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية ؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث من خلال إبراز الدور المهم لادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وفق أسس ومفاهيم جديدة، الأمر الذي يؤدي إلي التقليل من المخاطر التي تتعرض لها ألمصارف خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى تدني الاقتصاديات القومية بشكل خطير، إن الاهتمام بحوكمة المصارف يساعد علي توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية ويساهم في زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العولمة ، أن الاهتمام بحوكمة المصارف في بيئة الأعمال لما لها من اثار إيجابية علي جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للمصارف والشركات ، وعليه فان تفعيل مبادئ الحوكمة ، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس إيجابيا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وحركة سوق الأوراق المالية، وبالتالي تنشيط الاقتصادٍ في الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي بيان اهمية دور الاتجاهات الحديثة لانشطة المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

1. بيان مدى الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية.
2. بيان مدى الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية.
3. بيان مدى تأثير إدارة المخاطر بالمصرف و أليات الحوكمة المصرفية.
4. بيان مدى تأثير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الاتية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية.

الفرضية الثانية :توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة المخاطر بالمصرف و أليات الحوكمة المصرفية.

الفرضية الرابعة:توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: المصارف السودانية – ولاية الخرطوم.

الحدود البشرية: العاملين بالمصارف السودانية

الحدود الزمانية: 2023م

مصادر جمع البيانات:

المصادر الاولية :تم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من المصارف السودانية.

المصادر الثانوية: تتمثل في المؤتمرات والكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية والانترنت.

نموذج الدراسة:

الشكل(أ)

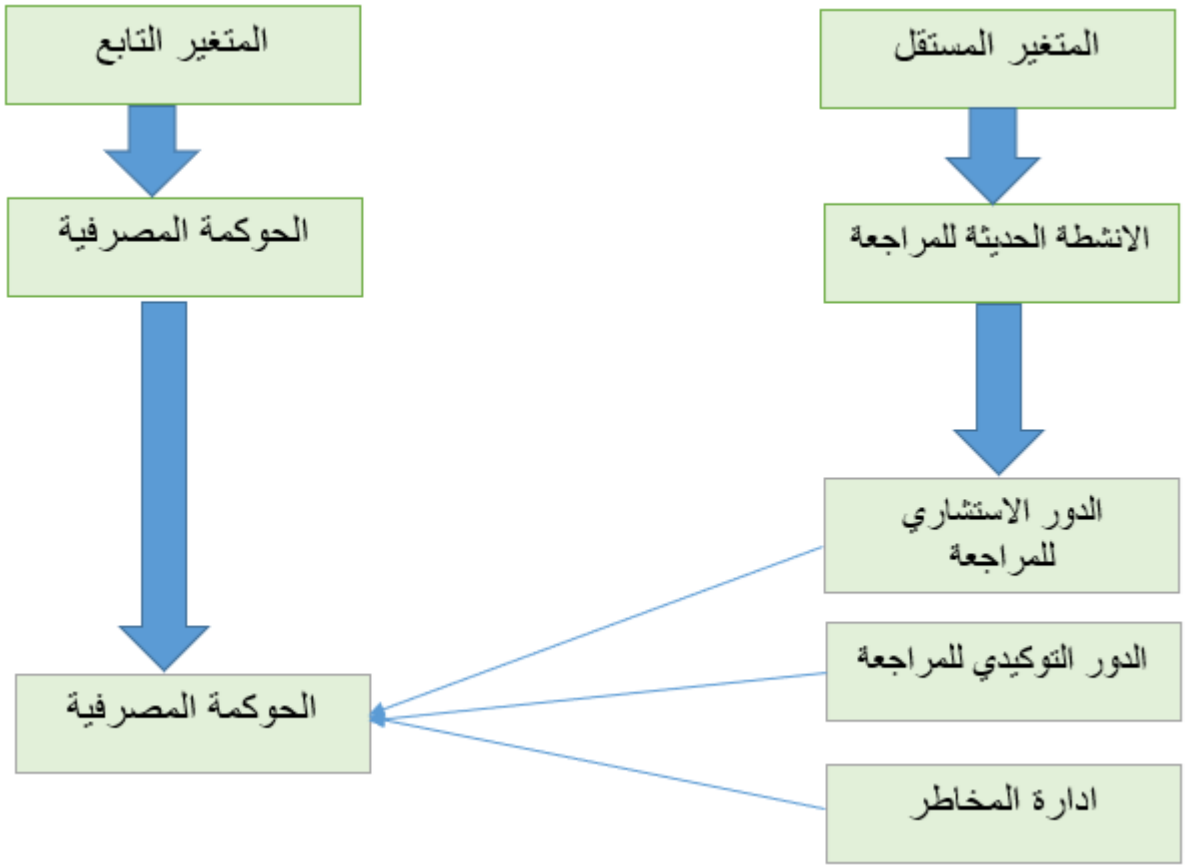

المصدر: اعداد الباحثون، 2023 م

ثانياً:الدراسات السابقة:

دراسة: (2014, Portelli , Rebecca) :

هدفت الدراسة الي معرفة كيفية تطور المعايير والاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في مالطا وما إذا كانت الاتجاهات الأخيرة في هذه المعايير تطبقها إدارات المراجعة الداخلية المالطية ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كانت المعايير والاتجاهات الجديدة للمراجعة الداخلية توفر التوجيه المناسب للمراجعين الداخليين المالطيين ، هدفت هذه الدراسة الى إجراء مقابلات منظمة متعمقة مع المنظمات التي لديها قسم المراجعة الداخلية ، وكذلك مع رئيس منتدى مالطا للمدققين الداخليين ، توصلت الدراسة الي أن معظم المراجعين الداخليين على بينة من التغيرات التي تم اجراءها على المعايير ، ولكن مدى تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة تباينت بين أدارات المراجعة الداخلية المالطية المختارة ، ومن الجدير بالذكر أن حجم قسم المراجعة الداخلية والتكلفة المتكبدة لتنفيذ مهام معينة أثبتت أنها العوامل الرئيسية التي حدت من عدد قليل من المرارجعين الداخليين من الالتزام بمعايير معينة ، من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالتوجيهات التي توفرها المعايير تشير النتائج إلى أن المعايير توفر التوجيه المناسب، وخاصة في بلد مثل مالطة حيث لا تزال مهنة المراجعة الداخلية جديدة إلى حد ما، استنتجت الدراسة أن الاتجاهات الأخيرة في المعايير تعكس الدور المتغير والمتطور لنشاط المراجعة الداخلية للحسابات،وقد زادت أهميتها بالتأكيد بشكل كبير على مدى العامين الماضيين.

دراسة: (Shahimi , Nurmazilah,2016)

هدفت الدراسة الي إستكشاف الدور الاستشاري للمراجعيين الداخليين في ماليزيا من اجراء خمس

مقابلات استقصائية للتحقق من طبيعة ونوع ومدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في تقديم الاستشارات في ماليزيا وأسباب أداء هذا الدور كما قامت بفحص قضايا المراجعة الذاتية والاستقلالية الداخلية والعوامل التي يمكن أن تؤثر على دور المدققين الداخليين عند تقديم الاستشارت إلى منظمة مرتبطين بها ، إفترضت الدراسة الأتي ، يساهم المراجعيين الداخليين المشاركين في العمل الاستشاري لمساعدة الإدارة على تحسين أنظمة التحكم في المناطق المحددة ، توصلت الدراسة الي أن المراجعيين الداخليين قد قدموا التشاور بناء على طلب الإدارة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق للمساعدة في تحسين العمليات التجارية، وكذلك تقديم الأدلة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على دور المدققين الداخليين داخل المؤسسة علاوة على ذلك رأى المدعى عليهم الذين هم رؤساء ادارات المراجعة الداخلية أن التضحية بالموضوعية والاستقلالية لن تكون قضية طالما تم اتباع بعض المبادئ الأساسية ، وتساهم هذه الدراسة في الأدبيات من خلال توفير نظرة أعمق على العوامل التي تؤثر على الدور الاستشاري للمراجعيين الداخليين وهي تحقق في مجال غير مستكشَف من دور المدققين الداخليين كمستشارين، أوصت الدراسة

بأن دعم الإدارة والتعاون هي أحد أساسيات الم ا رجعين الداخليين لتنفيذ وإتمام مهامهم الاستشارية بنجاح بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة ماسة إلى تعاون عملائهم كما يراه مراجعو الحسابات الداخليون بالإضافة إلى ذلك من خلال دعمهم وتعاونهم سيقوم الرؤساء دائمًا بتشجيع المدققين الداخليين للانخراط في المزيد من أنشطة تحسين الأعمال خاصةً في المساعدة على تحسين نظام التحكم في العمليات التجارية.

دراسة :عماد الدين ، (2018م):

تمثلت مشكلة البحث في أن عملية الأداء السليم لوظيفة المراجعة الداخلية، تلعب دو ا رً هاماً في المساهمة فى تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية واتجاهاتها المعاصرة، حيث تمد الإدارة العليا بمعلومات دقيقة عن فعالية إدارة المخاطر وعلى ذلك أصبحت الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية مرتبطة ارتباطا مباشرً بعملية التنبؤ بالتعسر المالي واستمرارية المنشأة .هدفت الدراسة إلي التعرف علي العلاقة بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والتنبؤ بالتعسر المالي، والتعرف علي العلاقة بين إدارة المخاطر والتنبؤ بالتعسر المالي ، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها :ساعدت الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية علي التاكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات المتبعة والكشف مبكراعن ارتفاع نسبة التكاليف والمصاريف الثابتة الى حجم النشاط حال حدوثه، قامت الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية علي تقييم نظم الرقابة المحاسبية والمالية والادارية لتحديد مدى مصداقية المعلومات وحالات الاهمال من قبل العاملين و غياب الرقابة المباشرة، عملت الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية علي

تدعيم ومساندة عملية تطوير نظام ادارة المخاطر التي تواجه الشركة و القدرة على تحديد العجز وعدم الكفاءة في استعمال التكنولوجيا الحديثة .اوصت الدراسة بعدة توصيات منها :ان تساعد الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية علي اعداد وتصميم العمليات المالية بطريقة سليمة واستخدام نظم وبرامج حديثة للسياسات المالية في مجال التمويل والائتمان.

دراسة : حمدان(2019م):

هدف البحث إلى إختبار العلاقة بين كلاً من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة كآليات داخلية محاسبية للحوكمة المصرفية وبين الإفصاح الإختياري، كما إختبر العلاقة بين كلاً من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة كآليات داخلية محاسبية للحوكمة المصرفية وبين جودة معلومات التقارير المالية والمتمثلة في ملاءمة وموثوقية تلك المعلومات، وكذلك إختبر العلاقة بين الإفصاح الإختياري وجودة معلومات التقارير المالية بالنسبة للمصارف السودانية، تمثلت مشكلة البحث في محتوى التقارير المالية التي تقدمها المصارف السودانية، من حيث كمية المعلومات التي تفصح عنها المصارف والتي تزيد عن تلك المعلومات التي تطلبتها المعايير الدولية ومدى إلزام بنك السودان المركزي ، إتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، توصل البحث إلى عدة نتائج منها أن كلاً من لجان المراجعة والمراجعة الداخلية كآليات داخلية محاسبية للحوكمة المصرفية ساهمتا في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري وجودة معلومات التقارير المالية بالمصارف السودانية، وكذلك مساهمة الإفصاح الإختياري في تحسين جودة معلومات التقارير المالية بالمصارف السودانية، أوصت الباحث بضرورة تفعيل القوانين اللوائح الصادرة من بنك السودان المركزي الخاصة بالحوكمة، وكذلك إصدار معايير محلية تتمشى مع طبيعة المصارف السودانية.

دراسة : سارة، (2019م):
هدفت الدراسة إلي بيان العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الداخلية من خلال أدوارها (الدور التوكيدي وإضافة القيمة وإدارة المخاطر)في ظل الحوكمة المصرفية وجودة الأرباح المحاسبية، كما وهدفت الدراسة إلي بيان العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في المراجعة الداخلية من خلال أدوارها (الدور التوكيدي وإضافة القيمة وإدارة المخاطر)في ظل الحوكمة المصرفية ورفع الكفاءة الائتمانية ، تمثلت مشكلة الدراسة في حدوث الضغوط التنافسية المتزايدة بين البنوك ونمو الأسواق المالية وتأثر أسهم البنوك بشكل سلبي وذلك عن طريق تقديم قوائم غير مؤكدة مما أدي إلي عرض الأرباح بصورة غير جيدة، حيث تلخصت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :هل توجد علاقة بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية وإضافة القيمة للمنشآة وإدارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية وجودة الأرباح المحاسبية؟، وماهي العلاقة بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية وإضافة القيمة للمنشأة وإدارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية ورفع الكفاءة الائتمانية؟، توصلت الدراسة إلي أن تحديد البدائل المتاحة لمواجهة المخاطر المصرفية يعمل علي رفع الكفاءة الائتمانية، أن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يقلل من المخاطر المالية ويرفع الكفاءة الائتمانية، أوصت الدراسة بإستقلالية مكتب المراجعة الداخلية بالمصرف لما له من أثر إيجابي على الكفاءة الائتمانية وجودة الأرباح، تأهيل وتدريب أعضاء مكتب المراجعة بالمصرف لزيادة مهاراتهم وجعلهم قادرين على الأبداع.

دراسة : (Chrysovalantis, Ana & others ,2020):
هدفت الدراسة إلي فحص ما إذا كانت السياسات الاحترازية الكلية وحوكمة المصارف تقلل من المخاطر المصرفية من خلال عينة من 365 بنك من 50 دولة مختلفة ، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه تثار العديد من الأسئلة حول كيفية عمل الحوكمة والسياسات الاحترازية الكلية معًا وما إذا كانت مكملة أم بدائل وهل هناك حاجة لإدخال لوائح احترازية كلية؟ وهل اللوائح الاحترازية الكلية يمكن أن تقيد المخاطر بشكل فعال ، فهل هناك حاجة إلى إطار حوكمة مصرفية للمؤسسات المصرفية؟ بدلاً من ذلك ، هل من الممكن أن يكون للوائح نفسها تأثيرات مختلفة على المخاطرة عبر البنوك اعتمادًا على آليات الحوكمة الخاصة بها أو أن تأثير آليات الحوكمة يعتمد على شدة اللوائح؟ ، توصلت الدراسة إلي أن تأثير الحوكمة المصرفية على المخاطرة يعتمد بشكل حاسم على السياسات الاحترازية الكلية المعمول بها وإن حوكمة الشركات المصرفية لها تأثير سلبي أو غير مهم على استقرار البنك عندما لا توجد سياسات احترازية كلية أو لا يوجد سوى القليل منها ومع ذلك يصبح التأثير إيجابيا وذات دلالة إحصائية
مع زيادة عدد السياسات الاحترازية الكلية ، ويبدو أن هذه النتائج تُعزى إلى المؤسسات المالية التي تستهدف الأدوات الاحترازية الكلية بدلاً من اقتراض الأدوات المستهدفة وهذه النتائج قوية لاستخدام مؤشرات مختلفة للمخاطر والعديد من الاختبارات الإضافية.

دراسة: حسين، (2021م):
تمثلت مشكلة الدراسة في ان العديد من الشركات الصناعية تعاني من عدم وجود انظمة داخلية فعالة لها القدرة علي تقويم الاداء المالي ، ويعزي ذلك الخلل الي قلة التدريب، عدم التاهيل العلمي والعملي الكافي، ولتحقيق اهداف الدراسة اختبرت الفرضيات التالية :الفرضية الاولي :هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وسرعة اكتشاف الاخطاء والغش، الفرضية الثانية :هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية المراجعة الداخلية وتقويم الاداء المالي، الفرضية الثالثة :هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات الضبط الداخلي ودقة تطبيق النظام المحاسبي، الفرضية ال ا ربعة :هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التاهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي وكفاءة اداء المراجعة الداخلية ، توصلت الدراسة اعدة نتائج اهمها : المراجعة الداخلية لها دور فعال في زيادة كفاءة وسرعة اكتشاف الاخطاء والغش من خلال الفحص والمتابعة الدقيقة للسجلات المالية ، التاهيل العلمي والعملي للمراجع
الداخلي له دور فعال في تقويم اداة لالمامه التام باللوائح والقوانين الخاصة بالمراجعة الداخلية وتطبيقها ، توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ضرورة ان تقوم ادارة المراجعة الداخلية بعمل تامين ضد خيانة الامانة وتوفير التقنيات الحديثة التي تسهل من اداء العاملين.

دراسة : سمح، (2022م):
هدفت الدراسة تحليل أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية في رفع مستوي جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف البحث قد تم تحليل أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي في تفعيل المراجعة الداخلية . وقد اعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي لكل ما تم الحصول علية من درسات سابقة ومراجع، وتم استخدام المنهج الاستقرائي ايضا لتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال قائمة الاستبيان التي تم توزيعها علي عينة من العاملين في المصارف التجارية وعددهم 496 فردا من ذوي العلاقة للحصول علي المعلومات التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هدف البحث ، وتمثلت نتائج الدراسة في انه توجد علاقة بين السلوك الانساني والمراجعة الداخلية ، وتوجد ايضا روابط بين الاتجاهات السلوكية والمراجعة الداخلية بهدف تحسين كفاءة الشركة ، كذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية للمدخل السلوكي في تفعيل المراجعة الداخلية ، كما ان التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية يسهم في رفع مستوي جودة المعلومات المحاسبية ، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة السلوك الانساني من جانب المنظمات المهنية والهيئات العلمية.

المحور الثاني: الاطاري النظري:
أولاً:خصائص المراجعة الداخلية:
لقد اوضحت احدي الدراسات خصائص وصفات المراجعة الداخلية المعاصرة كم يلي(عزيزة، 2017 م،ص 6)
1. **نشاط تاكيدي** : حيث تكمن مهمتها في تقديم خدمات تاكيدية للادارة والموسسة ككل ‘ وذلك من خلال التاكد من حسن سير العمل وفحص مختلف العمليات المالية والتشغيلية في المؤسسة ،والتقييم الفعال والموضوعي للادلة من اجل تقديم راي او استنتاجات تخص عمليات ادارة المخاطر ‘والرقابة ‘وعمليات الحوكمة التي تتم داخل المنشأت.
2. **نشاط استشاري** :من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة المتمثلة بتوجيهات تقدم للادارة ومجلس الادارة فيما يتعلق باعمال الأنشطة المختلفة في المؤسسة ومثال ذلك تقديم المشورة والنصح.
3. **نشاط موضوعي** : حيث يكون بعيدا عن التحيز اثناء تقديمه الخدمات المختلفة وممارسة مهامه.
4. **نشاط مستقل** : اي استقلاليته عن اي نشاط مالي او اداري او حتي الادارة العليا في المؤسسى ليتحقق تقديم خدماته المختلفة بموضوعية وحيادية ويتحقق ذلك بتبعيته المباشرة الي لجنة المراجعة.

تضيف المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة عن طريق تقديم الإستشارات والتوصيات وإتصالات مكتوبة،أو من خلال وسائل إتصال سليمة مع الإدارة المناسبة أو مع الأفراد التنفيذيين المختصين، فإضافة قيمة للمنشأة هى أن تجد المنشأة منفعة لأصحابها وللآخرين من أصحاب المصالح المالية، وذلك من خلال إستخدام مواردها وتطوير خدماتها ومنتج اتها(عبدالفتاح، 2001 م، ص 167) هذا وقد صممت وظيفة المراجعة الداخلية لحماية أصول الشركة وإنتاج معلومات محاسبية موثوقة لأغراض صنع القرار حيث إنتقلت من مراجعة النواحى المالية والرقابية لتحقيق كفاءة وفعالية وظائف الإدارة وتقديم إقتراحات لتطويرها إلى الإهتمام بتقييم وتطوير إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة لإضافة قيمة للمنشأة(Ibrahim, 2011,P 109).

ثانيًا: مفهوم ادارة المخاطر:
قام معهد المراجعيين االداخليين بتناول دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر المنشاة وذلك من خلال معيار رقم 2120 ادارة المخاطر حيث نص علي ضرورة قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقييم مدي فاعلية عمليات ادارة المخاطر المطبقة بالمنشا ة والمساهمة في تحسين تلك العمليات(جابر، ب.ت، ص245)
عرفت لجنة الاقتصادية للتنمية ادارة المخاطر بانها : عملية مصممة لتنفذ بواسطة مجلس ادارة المنشاة والادارة وكل الافراد تهدف تلك العملية لتحديد الاحداث والمخاطر المحتملة ‘ التي ربما تؤثر علي المنشاة

وادارة الخطر ‘ليكون ضمن المخاطر المقبولة مما يترتب علي ذلك توفير تاكيد معقول لضمان انجاز الاهداف،(سعيد، ب.ت، ص. 217).
ادارة المخاطر هس الوسيلى التي من خلالها تعالج المنظمات المخاطر التي ترتبط بانظتها وتبحث كذلك عن الفرص الدائمة في اطار هذه الأنشطة(federation, 2017, P 5 .)
عرفت من طرف ادارة المخاطر علي انها الجزؤ الاساسي في الادارة الاستراتيجة لاي موسسة فهي الاجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لانشطتها ،(الراوي، 1999 م،ص15)

ثالثاً:اهمية الدور التوكيدي أو الاستشاري:
تحدد اهمية المراجعة الداخلية بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لادارة المؤسسة ‘وتتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشرة الاخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الاداء الرقابة للمؤسسة ‘ ويمكن ان نرجع ظهور هذا الاتجاه الي ثلاثة عوامل هي(جربوع ، 2008 م، ص:)

1. زيادة حالات فشل المؤسسات وافلاسها.
2. التغيير في انماط الملكية.
3. التغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات(marika, 2009, P 34)

وتكمن اهمية المراجعة في كونها رقابة فعالى تساعد ادارة المؤسسة وملاكها علي رفع جودة الاعمال وتقييم الاداء والمحافظة علي الممتلكات واصول المؤسسة، يرجع تزايد دور المراجعة الداخلية بصورة اساسية الي امتداد نشاطها ومجال عملها ليشمل ادارة المخاطر بالاضافة الي نظم الرقابة الداخلية‘ ولقد كان الهدف من تلك التغيرات التحول بوظيفة المراجعة الداخلية من الاداء التقليدي للرقابة المالية والمحاسبية الي القيام بمهام زيادة القيمة المضافة، تشاعد المراجعة الداخلية في نجاح الحكومة وبالتالي تحقيق اهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية والتي تعمل علي تقييم الاداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة(المسهداني، 2012 م، ص 227)

رابعاً:ألقيمة المضافة للمراجعة الداخلية:
يعتبر مصطلح اضافة قيمة من المصطلحات الشائعة الاستخدام في جميع المجالات تقريبا وقد تم استخدام هذا المصطلح في المراجعة الداخلية ‘ حيث يري كثير من المراجعيين الداخليين ان هدفهم الاكثر اهمية هو زيادة قيمة المنشاة، كما يجب ان تكون اضافة قيمة للمنشاة جزء من عملية كل مراجعة داخلية(علي، 2019م، ص94)

1.مفهوم القيمة المضافة:
عرفت القيمة المضافة بانها ان تقوم المراجعة الداخلية باضافة قيمة للمنشاة واصحاب المصالح المرتبطين بها عندما توفر تاكيد موضوعي وتساهم بكفاءة وفعالية في عمليات ادارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وقد قام معهد المراجعيين بتعديل تعريف اضافة القيمة ف بعد ان عرفها وينظر اليها من خلال مدي القدرة علي تحسين عمليات المنشاة وتخفيض تعرضها للمخاطر في ضوء الخدمات التاكيدية والاستشارية دون النظر الي المصالح المختلفة ‘ اصبح يعرفها الان، تقوم المراجعة الداخلية باضافة قيمة للمنشاة واصحاب المصالح المرتطبيتين بها عندما تتوفر تاكيد موضوعي وتساهم بكفاءة عالية في عمليات ادارة المخاطر والرقابة والحوكمة،(الوكيل، 2011 م، ص. 37).
إن المراجعة الداخلية كما ذكرنا تقوم باضافة قيمة للمنشاة واصحاب المصالح المرتبطين بها عندما توفر تاكيد موضوعي وتساهم بكفاءة وفعالية في عمليات ادارة المخاطر ، ويمكن قياس القيمة المضافة للمراجعة الداخلية من خلال العديد من الطرق اهمها(حسن ، 2011 م، ص 611):

- قبول التوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية.
- استقصاء رضا المستفيدين من خدمات المراجعة الداخلية.
- اعتماد المراجعي ين الخارجيين علي اعمال المراجعة الداخلية.

- نسبة انخفاض المخاطر نتيجة لخدمات المراجعة الداخلية.
- العائد المتوقع بسبب تطبيق توصيات المراجعيين الداخليين

خامساً: الحوكمة المصرفية:

مصطلح الحوكمة ليس مصطلحاً حديثاً على مهنة المحاسبة ، فهو موجود من قبل في شكل مسميات أخرى مثل إكتشاف ومكافحة الغش والفساد ، فهو يعتبر مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية(نسيان، 2009م، ص 38)

حيث يعمل نظام الحوكمة على جذب راس المال وتحقق متطلبات الاستقرار الإقتصادي وتحقيق أهداف الشركة والأداء بكفاءة والوفاء بالالتزامات القانونية والتوقعات المجتمعية(جمعة، 2004 م، ص 375).

من العوامل التي ادت لظهور مفهوم الحوكمة نظرية الوكالة ، حيث ان مشكلة الوكالة ظهرت بسب الفصل بين الملكية والإدارة وتعارض المصالح بين المديرين والمستثمرين ، وضعف آلية الرقابة على أعمال الشركة(سعيد ، 2009 م، ص 25).

مفهوم الحوكمة المصرفية:

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بين الإقتصاديين والقانونيين والمحللين الاكاديميين لمفهوم الحوكمة، ويعود ذلك الى تداخله في العديد من الامور التنظيمية والإقتصادية والمالية والإجتماعية للمصارف.

الحوكمة المصرفية تعرف بانها :الاساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا وبدورها تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب الأموال (عمر،2009، ص29).

وعرفت كذلك بانها :مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين(عروف، 2017 م، ص 76).

وعرفت كذلك انها :حزمة من القواعد والحوافز التي يتم بموجبها إدارة وتنمية وتوجيه الشركة وتسهيل التحكم بها ، وكذلك توزيع الحقوق والواجبات بين الإدارة واعضاء مجلس الإدارة والمساهمين لتحديد ومراقبة أهداف البنك(سالم، ب.ت، ص 215).

وعرفت كذلك :الطريقة التي تداربها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بمجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر في تحديد أهدافه ومراعاة حقوق المستفيدين حماية حقوق المودعين(عبود، 2015 م، ص249).

يتضح مما سبق أن الاساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائده ، وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

سادساً: اهمية الحوكمة المصرفية:

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر اهمية للوصول لنظام مصرف أمن وفعال ، فعلي الرغم من ان الدراسات لم تثبت وجود علاقة واضحة بين جودة الحوكم ومؤشرات أداء المصارف ، الا انه من الثابت وجود علاقة عكسية واضحة بين جودة الحوكمة وحالات تعثر المصاريف كما ان الإلتزام بمعيار الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية(بلقاس، ب.ت، ص218):

1. الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره.
2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي.
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
4. تنمية الإستثمار وتشجيع تدفقه.
5. الحفاظ على الاستقرار المالي والإقتصادي بشكل عام.

انطلاقاً من دور الحوكمة الفعال في تنظيم عمل المصرف تتضح اهمية الحوكمة في:

1. تنظيم عملية توزيع المسؤوليات التي تسمح بانجاز العمليات المصرفية.

2 .صياغة الخطة الاست ا رتيجية لتنظيم المصرف وكتابة أهدافه.
3. توفير الحماية لأصحاب المصالح والابقاء بمستحقات المساهمين.
4. تعزيز أداة المصرف التشغيلي عن طريق زيادة كفاءة الإدارة.
5.وضع نظام ضبط داخلي فعال متمثل بالتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإدارة المخاطر وضمان استغلاليتها مع ضروره ملائمة المسؤوليات والواجبات.أيضاً تكمن اهمية الحوكمة المصرفية في(خميس، ب.ت، ص236):
1.علاج ووقاية للمصارف من التلاعب والغش المالي والفساد الإداري.
2.تحسين أداء المصارف وتزيد قيمتها.
تكمن أيضاً اهميتها في دورها في تعظيم قيمة الشركة بالسوق وضمان بقاءها(عبادي، 2012 م، ص186)
نجد انه تختلف درجة اهمية الحوكمة بالمصارف على المؤسسات الأخرى نظارً لطبيعتها الخاصة ،حيث ان إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من مساهمين ومودعين ومستثمرين ولكن أيضاً على الاستقرار المالي للدولة.
تعتبر الحوكمة مهمة على اعتبار ان المصارف أكثر عرضة من غيرها للصدمات المالية ، بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبةالرافعة المالية ، وتعبر الرافعة المالية عن مدى إستخدام الودائع في الهيكل المالي الى مجموع الموجودات ، وفي المصارف تعبر عن مدى إستخدام الودائع في الهيكل المالي للمصرف.

سابعاً:مبادئ الحوكمة المصرفية:
ظهرت البادرة في سنة 1999 م من لجنة بازل لتمكين المصارف من تطبيق مبادئ الحوكمة بصورة تناسب العمل المصرفي والعمل على تحديثها عبر الاصدارات المتتالية التي تواكب التطور فيالمراحل الإقتصادية ، كإصدار بازل 2010 م الذي سلط الضوء على تداعيات الأزمة المالية 2008 م ، ومساعدة المصارف في تجنب تكرارها من خلال تعزيز الحوكمة(تلخوخ، 2021 م، ص 238).
ويتضمن إصدار لجنة بازل المبادئ الآتية:
المبدأ الاول :المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:يتحمل مجلس إدارة المصرف جميع المسؤوليات المرتبطة بنشاط المصرف وسلامته المالية بما في ذلك متابعة التخطيط الإستراتيجي لأهداف المصرف المصادقة عليها والعمل على تنفيذها ، وتوفير إطار حوكمة مصرفية فعال وتحقيق إدارة أعلى للمخاطر وفحص وتقويم الرقابة الداخلية.
المبدأ الثاني:المؤهلات المهنية لمجلس الإدارة أو هيكله التنظيمي:ينبغي ان يتمتع اعضاء مجلس الإدارة بالاهلية على مستوى الافراد والمجموعة الذين يتميزون بمهارات وخبرات كافية تتناسب وحجم المصرف وتعقيده ومخاطره .كما يجب ان يكون على اطلاع واسع باطار الحوكمة لاتقان دورهم الرقابي(حمد، 2021م، ص 289).
المبدأ الثالث:هيكل وممارسات مجلس الإدارة:تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤوليات تحديد الهياكل بالمناسبة لإطار الحوكمة وتنظيم ممارساته بكفاءة ، ودعماً لأداء المجلس يتوجب احتفاظه وثائقه وسجلاته العامة على ان يكون رئيس مجلس الإدارة مستقلاً.
المبدأ الرابع:الإدارة العليا:تنفذ الإدارة العليا انشطة المصرف بصورة تتلائم مع الإستراتيجية الموضوع من مجلس الإدارة ، وتتسم القرارات الصادرة عنها بالوضوح والشفافية ومصممة لتعزيز الحوكمة الفعالة للمصرف عن طريق انشاء هيكلاً إدارياً يحقق المسألة والإفصاح فيه.
المبدأ الخامس:إدارةأهياك ومجموعات الإدارة العليا:إعتماداً على هيكل المجموعة التنظيمي يتحلى مجلس الإدارة العامة للمصرف بكامل المسؤولية عن المجموعة ككل ضامناً بذلك تفعيل إطار الحوكمة. من خلال تحديد السياسات والعمليات والضوابط.

المبدأ السادس:وظيفة إدارة المخاطر: يجب ان تتوفر لدى البنك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، تحت اشراف مسؤول إدارة المخاطر ، كما يجب ان تتوفر لديها صلاحيات وموارد كافية وإمكانية التواصل مع مجلس الإدارة(نهى، 2016 م، ص 233).

المبدأ السابع: تحديدوقياس المخاطر وتحليلها والسيطرة عليها: ان استمرارية المصرف برصد المخاطر ومراقبتها وتقييمها على مستوى المجموعة ككل يفترض ان ينسجم مع تطور البني التحتية للمخاطر والرقابة الداخلية للمصرف على وفق التغيرات الحاصلة.

المبدأ الثامن:التدقيق الداخلي: يتم تفعيل الدور الرقابي المعزز للحوكمة الفعالة من خلال عمل المدقق الداخلي المستغل وانجازه للمهام الرقابية بجودة لحماية سمعة وسلامة المصرف، لذا يشترط على مجلس الإدارة والإدارة العليا منح هذه الوظيفة إستقلالية كاملة لتنفيذ مهامها وكذلك توفر لها عناية خاصة متمثلة بتزويدها بموارد بشرية ذات خبرات ومهارات بالاضافة الى إمكانية وصول سريعة لجميع السجلات والوثائق والمعلومات المطلوبة.

المبدأ التاسع:هيكل المكافات: يجب ان يتأكد مجلس الإدارة من ان سياسات الأجور والمكآفات تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف المصرف في الأجل الطويل .لتقليل الغش والفساد المالي والإداري.

المبدأ العاشر:الإفصاح والشفافية: يمثل الإفصاح والشفافية الركيزة الأساسية التي تدعم الحوكمة السليمة عن طريق جعل الأطراف المعنية كالمساهمين ، المودعين ، أصحاب المصالح ، على دراية عامة بكافة المعلومات التي تبين مكانة المصرف الحقيقية، ويجب ان تنسجم هذه المعلومات مع حجم المصرف والدرجة تعقيده ومقدار ما يتعرض له من مخاطر(الداعور، 2013 م، ص 364).

سابعاً:العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة المصرفية:

تعتبر معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعيين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية الحافز الذي غير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث اصبحت انشطتها ذات قيمة اقتصادية للشركة ' فمن خلالها توسع نطاق عمل المراجعة الداخلية ' واوضح معهد المراجعيين الداخليين ان موضوع الحوكمة وبالرغم من تعقيده الا انه يتقاطع بشكل كبير مع كثير من القضايا التي تعالجها المراجعة الداخلية حيث اشار في المعايير لمراجعة الداخلية في المعيار 2110 والذي جا بعنوان الحوكمة ما يلي(رجال، 2012، ص198)

1. الترويج لاخلاقيات وقيم مناسبة داخل الشركة.
2. ضمان اداء تنفيذي فعال علي مستوي الادارة والمحاسبة.

ثامناً:العلاقة بين المراجعة الداخلية وباقي اطراف الحوكمةفي الشركات:

تعتبر المراجعة الداخلية اساس النظام الرقابي للشركة من خلال دورها الرقابي وباعتبارها نشاط مستقل عن الادارة التشغيلية ' فهي تابعة الي مجلس الادارة داخل لجنة المراجعة الداخلية المنبثقة عنها 'حيث تعرض تقارير دورية وسنوية علي هذا المجلس وايضا علي الملاك ' فضلا عن دورها في قياس قدرة الادوات الرقابية الاخري في تحقيق اهدافها ' كما تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتقديم خدماتها لاطراف الحوكمة الاخري من خلال تذويدهم بالمعلومات المتعلقة بمدي ملائمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته ومدي جودة اداء الشركة(الشويلي، 2013 م، ص 312)

ان وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر وظيفة سلوكية نظ أ ر لانها تراقب وتقيم السلوك والتصرف عن طريق خضوع الافراد او تصرفاتهم للفحص والتقييم هذا السلوك الذي من المحتمل ان ينجم عنه نشأة المخاطر' ومن هنا فان نجاح عملية المراجعة لا يتوقف علي الاهتمام بخصائص الافراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل الذي تتم مراجعته فحسب بل يتوقف ذلك علي خصائص الافراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل بدل من الخروج عنا لنظم والسياسات يتم من قبل الافراد العاملين مما تنشاة المخاطر.

ان التفاعل بين اليات الحوكمة الاربعة يدعم فعالية الحوكمة وبشرط استقلالية وموضوعية المراجع رجع الداخلي' كما ان نشاط المراجعة الداخلية يرتبط بكل من عمليات ادارة المخاطر ومراجعة مدي الالتزام واكتشاف الغش مما يعد دعما لفاعلية حوكمة، الشركات ولاختبار مدي دور المراجعة الداخلية فيي تفعيل

حوكمة الشركات نجد ان المراجعيين الداخليين مستعدين للقيام بدور اكبر في تعزيز كفاءة وفعالية تطبيق ممارسات الحوكمة(حامد، 2010 م ص21).

المحور الثالث:الدراسة الميدانية:

تناولت الدراسة الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة جودة التقارير المالية، حيث يتمثل مجتمع الدراسة من عينة من العاملين بالمصارف السودانية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوئيا من مجتمع الدراسة حيث قام البحث بتوزيع(250) استبانة على المستهدفين من ذوي الإختصاص ، واستجاب (200)فرداً أي ما نسبته(80%) حيث أعادوا الإستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

اختبار الفرضية الاولي: التي تنص علي" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية"

الجدول (1) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الخامسة.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	4.258	3.861	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.351	0.793	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.85			
معامل التحديد (R^2)	0.83			
أختبار (F)	344.251	النموذج معنوي		
هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح للباحث من الجدول (1) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل و مبادئ الحوكمة المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.83)، هذه القيمة تدل على ان الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل تؤثر بـ (83%) فى مبادئ الحوكمة المصرفية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(344.251) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و3.861، متوسط أثر الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية في مبادئ الحوكمة المصرفية يساوي (3) مرة، و0.793، وتعني الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية عندما يطبق يساهم في مبادئ الحوكمة المصرفية ب 79%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية " قد تحققت.

الفرضية الثانية: التي تنص على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية ".

الجدول (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية التاسعة.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.521	4.361	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.713	0.835	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.86			
معامل التحديد (R^2)	0.85			
أختبار (F)	456.102	النموذج معنوي		
هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح للباحث من الجدول (2) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل و مبادئ الحوكمة المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.86)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.85)، هذه القيمة تدل على ان الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل تؤثر بـ (85%) في مبادئ الحوكمة المصرفية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(456.102) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، 4.361، متوسط أثر الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في مبادئ الحوكمة المصرفية يساوي (4) مرات، و0.835، وتعني الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية عندما يطبق يساهم فى مبادئ الحوكمة المصرفية 83%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة التاسعة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية " قد تحققت.

الفرضية الثالثة: التي تنص علي: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة المخاطر بالمصرف وأليات الحوكمة المصرفية ".

الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثامنة عشر.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	3.864	5.094	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.890	0.823	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.88			
معامل التحديد (R^2)	0.82			
أختبار (F)	386.260	النموذج معنوي		
هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة المخاطر بالمصرف و أليات الحوكمة المصرفية				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح للباحث من الجدول (3) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر بالمصرف كمتغير مستقل و أليات الحوكمة المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.88)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.82)، هذه القيمة تدل على ان إدارة المخاطر بالمصرف كمتغير مستقل تؤثر بـ (82%) فى أليات الحوكمة المصرفية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (386.260) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و5.094، ومتوسط أثر إدارة المخاطر بالمصرف في أليات الحوكمة المصرفية (5)مرات، 0.823 وتعني أن إدارة المخاطر بالمصرف تؤثر على أليات الحوكمة المصرفية بـ 82%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين

إدارة المخاطر بالمصرف و أليات الحوكمة المصرفية " قد تحققت.

الفرضية الرابعة : والتي تنص علي: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية ".

الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الأولى.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	4.0678	5.096	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.076	0.830	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.81			
معامل التحديد (R^2)	0.78			
أختبار (F)	211.224	النموذج معنوي		
هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح للباحث من الجدول (4) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل و مبادئ الحوكمة المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.81)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.78)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ (78%) فى مبادئ الحوكمة المصرفية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (211.224) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و5.096، ومتوسط أثر الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في مبادئ الحوكمة المصرفية يساوي (5) مرة، 0.830 وتعني أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يؤثر على مبادئ الحوكمة المصرفية بـ 83%.
مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية " قد تحققت.

الخاتمة: وتشتمل على:

اولاً:النتائج:

من خلال الاطار النظري و الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:

1.وجدت علاقة إيجابية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية

2. وجدت علاقة إيجابية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية و أليات الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية

3. وجدت علاقة إيجابية بين استخدام اساليب علمية في معالجة مشكلات المصرف و تقديم نصائح للموظفين التي تساعدهم علي تحسين عملهم داخل المصرف في المصارف السودانية

4. وجدت علاقة إيجابية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية و مبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية.

5.وجدت علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر بالمصرف و أليات الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية.

ثانيأ التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة وضعت الدراسة عدة توصيات منها:

1. العمل علي زيادة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية لما له من أثر إيجابي علي مبادي الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية.
2. العمل علي زيادة الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية لما له من أثر إيجابي علي أليات الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية.
3. العمل علي زيادة استخدام اساليب علمية في معالجة مشكلات المصرف لما له من أثر إيجابي علي تقديم نصائح للموظفين التي تساعدهم علي تحسين عملهم داخل المصرف في المصارف السودانية.
4. العمل علي زيادة الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية لما له من أثر إيجابي علي نفعيل الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. عماد الدين عوض عبدالله فقيري ، الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لترشيد القرارات وضمان الإستمرارية(دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي) ،(الخرطوم : رسالة دكتو ا رة في المحاسبة منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة)، 2018 م.
2. حمدان إبراهيم ضو البيت بخات، دور الآليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية في الإفصاح الإختياري لتحقيق جودة معلومات التقارير المالية(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)،(الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة منشورة ، جامعة النيلين ،كلية التجارة)، 2019 م.
3. سارة محمد برمه محمد موسي، المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية وأثرها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ورفع الكفاءة الائتمانية(دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي السوداني)،(الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة)، 2019 م.
4. حسين محمد الطاهر خليفة،(دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي ودعم استمرارية المنشات) ، دراسة حالة مصنع اسمنت عطبرة ، رسالة دكتوراة ،السودان 2021 م.
5. سميح المهدي الشحات عبدالخالق سماحة،(أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية علي مستوى جودة المعلومات المحاسبية) ، دراسة ميدانية في المصارف التجارية رسالة دكتوراة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة 2022 م.
6. ابراهيم بو عزيزة ' دور المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر بالموسسات الاقتصادية الجزائرية(دراسة ميدانية 'مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 العدد 16، 2017.
7. -محمد عبد الفتاح محمدعبدالفتاح، "الإسناد الخارجى لأداء وظائف المراجعة الداخلية وأثره على إستقلال المراجع الخارجى وجودة المراجعة ,دراسة ميدانية "،(عين شمس : مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، المجلد 5، العدد 1 ، 2001 م)، ص. 167
8. حسن حنان جابر ' التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للاداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية ادارة مخاطر اعمال المنشات ' جامعة عين شمس ' كلية التجارة ' المجلة العلمية للاقتصاد.
9. درويش ' عبد الناصر محمد سعيد دور انشطة المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر في شركات التامين المصرية دراسة ميدانية ' جامعة بني سويف 'مصر ' كلية التجارة 'مجلة المحاسبة والمراجعة 'المجلد ' 2 العدد 2 .
10. خالد الوهيب الراوي ، ادارة المخاطر المالية ' الطبعة الاولي 'دار المسيرة ' الاردن1999 ص. 15
11. يوسف محمد جربوع (مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق) الطبقة الاولي 'مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ع عمان 'الاردن2008 '
12. عمر اقبال توفيق المسهداني 'تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد ' 2012 ' 2 ص228 – 227
13. نون جهاد عطية الله محمد علي(الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في دعم الميزة التنافسية) دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية ' جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية ' 2019 ' ص49
14. حسام السعيد السيد محمد الوكيل(نموزج مقترح لقياس أثر دور المراجعة الداخلية في اضافة قيمة للمنشاة –) دراسة اختيارية القاهرة جامعة حلوان ' كلية التجارة ' ادارة اعمال ' رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة 2011 م ص. 39 - 37
15. حنان جابر حسن(التكامل بين القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للاداء لتعزيز الدور الاسترتيجي للمراجعة الداخلية ف تحسين عملية ادارة المخاطر اعمال المنشات -) دراسة ميدانية علي قطاع الاسمنت في جمهورية

مصر العربية ‘ القاهرة ‘ جامعة عين شمس ‘ كلية التجارة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ‘ المجلد ‘ 2 العدد 1م)صص612 – 611 26 2012 ‘
16. إبراهيم نيسان(دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة)دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العامة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2009 م ، ص. 38
17. أحمد حلمي جمعه(التحكم المؤسسي وابعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، عين شمس ، 2004 م ، ص. 375
18. عهد علي سعيد(الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا)د ا رسة ميدانية، دراسة ماجستير ، تخصص محاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، 2009 م
19. شريفي ، عمر(دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي)الملتقي العلمي الدولي ،جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2009 م.
20. عبابسة ، كنزة ، عروف ،(متطلبات ارساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري)رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ام البواق ، الج زائر، 2017 م.
21. رشيد ، حسنين سالم(دور التحليل المالي ترشيد قرارات المستثمرين)دراسة لسوق العراق.
22. عبود سعاد(ارساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية) رسالة ماجستير ، كلية العلوم ، جامعة كلي محمد اولماج ، 2015 م.
23. الوزيرة بلقاس(دور البنك المركزي في ارساء وتعزيز مباديء الحوكمة حسب مقررات لجنة بازل)مجلد الد اسات، جامعة عمار تليجي ، الج ا زئر ، العدد ،. 58
24. بن رجم ، محمد خميسي(أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية مجلة العلوم الإقتصادية ، المجلد5 ، العدد 8 ، الجزائر.
25. عبادي ، خوالد ابوبكر(تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية)د دراسة حالة الجزائر ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خضير، الجزائر ، 2012 م.
26. تلخوخ ، سعيدة(الحوكمة المصرفية كمدخل لإدارة الازمات المالية)مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد 19 ، العدد 15 ، جامعة جيلفا ، الج ا زئر ، 2021 م.
27. سفر احمد ، بشار حمد(تقييم الرقابة والحوكمة في نجاح المصاريف العراقية في ظل التوجهات الاصلاحية) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد الد ا رسات الإقتصادية ، المجلد 13 ، العدد1 ، جامعة بابل ، 2021 م.
28. شيروني ، نهى(مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية في إطار اتفاقية بازل ولتحقيق مبدأ وآلية من آليات الرقابة) مجلة الأستاذ الباحث للد ا رسات القانونية والسياسية ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق ، الجزائر ، 2016 م.
29. الداعور، جبر ابراهيم مدي التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة دراسة ميدانية ’ مجلة جامعة الازهر ، بغزة ، سلسلة العلوم الانسانية ، العدد الاول ،2013
30. شريف غياط وفيروز رجال حوكمة الشركات اداة لرفع مستوي الافصاح ومكافحة الفساد وأثرها علي كفاءة السوق المالي مجلة الاكاديمية العربية بالدنمارك 2012 ص198
31. اكرم محمد الوشلي ,المراجعة الداخلية كاداة فعالة لحوكمة الشركات(دراسة تطبيقية علي البنوك اليمنية ‘مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤلية الاجتماعية : تج ربة الأسواق الناشئة ‘ جامعة اليرموك الاردن 17 - 18 ابريل2103 ص312
32. الشمري ، بن حامد , اطار مقترح للمراجعة الداخلية في وأثرها علي فاعلية حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2010 ص21

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Portelli, Rebecca , "Recent trends in internal auditing standards and their application in Malta " , University of Malta , Faculty of Economics, Management and Accountancy , Department of Accountancy, FacEMAAcc Dissertations 2014.
2. Shahimi Suhaily , Nurmazilah Mahzan , "Consulting Role of Internal Auditors: Exploratory Evidence from Malaysia", Journal of Business and Management , Vol 5, No. 2 (2016), p p 22-40 .
3. Chrysovalantis Gaganis, Ana Lozano-Vivas, Panagiota Papadimitri , Fotios Pasiouras ,Macroprudential policies, corporate governance and bank risk: Cross-country evidence ,Journal of Economic Behavior and Organization, Vol 169, 2020, pp126-142.

4. Ibrahim Elsayed Ebaid," Internal audit function, an exploratory study from egyptianlisted firms", International Journal of low and Management, United Kingdom, vol.53, No.2, 2011, P109.
5. federation risk management what is (risk management) sur le site ferma :www.ferma .eu what is risk management 06 – 05- 2017
6. marika arena gioranni azzone (identifying organizational drives of internal audit effectiveness)international journal of auditing v 01 -13-2009 p 34.